الأنباء
الاربعاء 19 مارس 2014

رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متحدثا

رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مع الأمين العام نور الدين بوشكوج وشهاب العنزي من الأمانة العامة

الرئيس مرزوق الغانم

الغانم يشيد بنتائج الاجتماع التنسيقي العربي لممثلي البرلمانات العربية

أشاد رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بنتائج الاجتماع التنسيقي الذي عقده ممثلو البرلمانات العربية على هامش أعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف.

وقال الغانم في تصريح صحافي أمس الأول إن «الاجتماع التنسيقي العربي استعرض وجهات النظر حول العديد من القضايا التي تهم العالم العربي والإسلامي وذلك في إطار التشاور والتنسيق المستمر بين الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي» واصفا الاجتماع بـ «البناء والمثمر». وأضاف أنه «تم الاتفاق مع ممثلي البرلمانات الخليجية والعربية على أن ينحصر الاختيار بين مرشحي الكاميرون وباكستان لمنصب الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي على أن تكون المفاضلة بينهما لمن يكون أكثر تبنيا ونصرة للقضايا العربية والإسلامية»، مشيرا إلى أن هذا المنصب يعتبر «حساسا ومهما».

وأوضح أنه تم تكليف الكويت بصفتها رئيسة للبرلمان العربي بإجراء الاتصالات والتنسيق مع المجاميع الجيوسياسية في الاتحاد لإيصال تلك الرسالة، مشيرا في ذات الوقت إلى أهمية التنسيق ضمن المجموعة الإسلامية في الاتحاد التي وصفها بأنها «رقم صعب ومؤثر ويزيد من فرص أي مرشح للنجاح».

وقال إن الاجتماع شهد أيضا «توافقا تاما» بين جميع ممثلي الدول العربية بشأن توزيع الشواغر بين الدول العربية في لجان الاتحاد البرلماني الدولي.

وحول البند الطارئ أوضح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن الأغلبية الساحقة من المجموعة العربية تبنت المقترح المقدم من المغرب والمتعلق بالمساهمة في إعادة السلم والأمن وترسيخ الديموقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى فيما رفضت المقترح السوري، مشيرا إلى أنه تم الاتفاق على أن تصوت المجموعة العربية مع المقترح المغربي في البنود الطارئة.

وعلى صعيد متصل قال الغانم أن الاجتماع التنسيقي ناقش أيضا المقترح المقدم من الأردن بشأن الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة تجاه الرياضيين الفلسطينيين وتحديدا في حادثة إطلاق النار على اللاعبين الفلسطينيين أثناء ممارستهم أنشطة رياضية.

وأضاف أن المجموعة العربية اتفقت اتباعا للإجراءات الدولية على أن تقوم البرلمانات العربية جميعها بمخاطبة اتحاداتها الرياضية لكرة القدم لممارسة الضغط لطرد إسرائيل من الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) أو إنزال عقوبات شديدة تجاهها على أقل تقدير، مشيرا إلى أن الاتحاد الأردني سيكون مسؤولا عن التنسيق بين الاتحادات العربية في تلك القضية. وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قد ترأس في وقت سابق أمس الأول اجتماعا تنسيقيا للبرلمانات الخليجية الممثلة في الاتحاد البرلماني الدولي تناول عددا من الموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر البرلماني الدولي الذي تستمر أعماله حتى 20 من الشهر الجاري. ويضم وفد الشعبة البرلمانية برئاسة الغانم كلا من الأعضاء فيصل الشايع وجمال العمر وصالح عاشور وسيف العازمي وعبدالله الطريجي وماضي الهاجري والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري. من جانبه دعا وفد الشعبة البرلمانية الكويتية برلمانيي العالم إلى ضرورة عدم نسيان أن هناك شعبا سوريا يتعرض للظلم والإبادة من قبل النظام ولم يلتزم في اتفاق (جنيف 1) وما تبعه من مسار (جنيف 2).

ماضي الهاجري خلال أعمال المؤتمر

الهاجري: التحولات والمشاكل الاقتصادية المتعاقبة منذ منتصف التسعينات في القرن الماضي كان لها دور كبير في انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتزايدهما وارتفاع عدد الأسر الداخلة في نطاق الفقر

وأكد العضو ماضي الهاجري في كلمة الوفد أمام اللجنة الدائمة الثالثة من أعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المعنية بالديموقراطية وحقوق الإنسان على أن ما يتعرض له الطفل السوري في مخيمات اللاجئين كارثة إنسانية بسبب عدم توفر الحياة الكريمة والمناسبة للأطفال.

واستشهد الهاجري في مداخلته بآخر التقديرات الدولية «التي تشير إلى أن هناك أكثر من 100 ألف قتيل وأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ في ثلاث سنوات من الحرب في سورية وهذا يتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الشعب السوري بشيوخه ونسائه وأطفاله». في الوقت ذاته لفت الى إن التحولات والمشاكل الاقتصادية المتعاقبة منذ منتصف التسعينات في القرن الماضي كان لها الدور الأكبر في انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتزايدهما وارتفاع عدد الأسر الداخلة في نطاق الفقر. وشرح أن هذه الأوضاع دفعت ببعض العائلات إلى تشغيل أطفالها بهدف توفير لقمة العيش لأفرادها أو دفعهم للهجرة إلى خارج البلاد لإيجاد فرص عمل أفضل وحياة كريمة ما يعرضهم إلى كثير من المصاعب والاستغلال سواء في التسول أو تجارة المخدرات أو ممارسة الدعارة والشذوذ الجنسي وهذا ينطبق على الجنسين ذكورا وإناثا. وحث الهاجري برلمانيي العالم على التركيز على مصطلح الرعاية الذي تتمحور حوله كل الاتفاقات الخاصة بالطفولة لتشمل جوانب عدة كالرعاية الصحية والغذائية في بيئة آمنه مؤاتية لتنشئه الطفل ومن ثم التركيز على مصطلح التربية ليكمل ويعزز الرعاية اللازمة للطفل فيشمل التهيئة الاجتماعية والتعليم والإرشاد.

وفي السياق ذاته حث البرلماني الكويتي البرلمانين على ضرورة تشريع القوانين اللازمة لحماية حقوق الطفل والحيلولة دون ضياع هذه الفئة التي تشكل حجر الأساس في بناء المجتمعات واعية ومتقدمة.

وأكد الهاجري أن جميع المواثيق الدولية تنادي بحرية الإنسان وحمايته وضمان رفاهيته مع التركيز على الأطفال والذين هم جيل المستقبل. ولفت إلى أن قضية الطفل تحتل مركز الصدارة على قائمة أولويات المنظمات الإنسانية الدولية وحكومات الدول لما لها من أهمية كبرى وتأثير بالغ على المستقبل بلا استثناء. وانتقد الهاجري ما يعانيه الأطفال الآن في بعض مناطق العالم بعيد كل البعد عن كل ذلك فمازالت دول العالم الثالث تشهد انتهاكا لحقوق الأطفال والإساءة إليهم بمختلف السبل. وشرح مشكلة عمالة الأطفال التي تمثل مصدر قلق دائم للسلطات باعتبارها الدافع الأساسي لمزيد من الاعتداءات والانتهاكات ومازالت منظمة الأمم المتحدة لرعاية الأمومة والطفولة (يونسيف) تحذر يوما بعد يوم من تزايد تلك الظاهرة وسوء استغلالهم في مناطق كثيرة على المستوى العالمي بالإضافة إلى جهود منظمة العمل الدولية التي لاتزال تقاوم هذه الظاهرة بشدة. واستشهد الهاجري بالعديد من الاتفاقيات الدولية التي جرمت بدورها الاستغلال الاقتصادي للأطفال ومنها (المادة 1/32) من اتفاقية حقوق الطفل سعي الكثير من الدول للانضمام إلى اتفاقية مكافحة استغلال الأفراد بصورة عامة إلا أن تلك الظاهرة مازالت تتفاقم.

كما أسدل في موقفه بتحذير (يونسيف) في كثير من تقاريرها من ظاهرة عمالة الأطفال ومطالبتها برفع السن الإلزامي للتعليم إلى سن العمل لإبقاء الأطفال في التعليم والعمل على إيجاد مصادر بديلة. ودعم وفد الشعبة البرلمانية الكويتي المشارك في أعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي مقترحا تقدم به وفد البرلمان المغربي أمام المجموعة الإسلامية بالاتحاد لمناقشة الأوضاع في أفريقيا الوسطى تحت بند الأعمال الطارئة في جدول أعمال الجمعية العامة. وأوضح العضو فيصل الشايع «خلال كلمته أمس الأول أن تأييد الكويت للمشروع المغربي جاء بسبب وجاهة طرح الفكرة في حد ذاتها لاسيما أن القضية ذات بعد عربي -إسلامي-أفريقي وتتعلق بعملية تطهير عرقي بشعة وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية» وأضاف الشايع «أن محاولات الوفد البرلماني السوري إقناع البرلمانيين من الدول الإسلامية بتبني مقترحه بوضع بند يناقش دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي في مكافحة الإرهاب من خلال حل سلمي في سوريا قد باءت بالفشل بسبب الأسلوب غير المقنع الذي استخدمه الوفد السوري في طرح موقفه».

وأشار إلى «أن قيام الوفد السوري باتهام الأردن بدعم ما وصفه بالإرهاب والغمز واللمز بأن المملكة العربية السعودية تقوم بهذا الدور وتوزيع مسؤولية الأزمة السورية على دول الجوار أوجد نوعا من النفور بين الوفود البرلمانية الإسلامية فرفضت هذا المقترح جملة وتفصيلا».

ولفت إلى «أن قيام الوفد السوري باختصار القضية السورية في مجموعة من المزاعم التي ليس لها أساس من الصحة وتبتعد عن واقع المشكلة الحقيقية أفقد المقترح السوري مصداقيته وبات دون جدوى ومن ثم مالت الآراء إلى تأييد المقترح المغربي الذي قوبل بترحيب من وفد البرلمانات الإسلامية العربية والآسيوية والأفريقية».

وأعرب الشايع عن أمله في أن يؤدي هذا الموقف التضامني إلى النظر بملف الأوضاع في أفريقيا الوسطى أمام الجمعية العامة في مقابل إصرار الكتلة البرلمانية الأوروبية ومعها الولايات المتحدة الأميركية على مناقشة الأوضاع في أوكرانيا ضد روسيا. في الوقت ذاته «أكد أن هذا الوضع الآن بوجود حالتين حرجتين في آن واحد ربما يدفع إلى إمكانية جعل بند الأعمال الطارئة يتناول ملفين بدلا من ملف واحد كي لا تضيع القضايا الحيوية التي قد تظهر في آن واحد مثلما عليه الحال الآن بين أوكرانيا وأفريقيا الوسطى».

وكشف عن أن الكتلة البرلمانية الإسلامية بالاتحاد البرلماني الدولي فوضت أمين عام اتحاد برلمانات الدول الإسلامية محمود أرول قليتش بالتفاوض مع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم للتوافق على مرشح لشغل منصب الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بما ينسجم مع مصالح وأهداف الدول العربية والإسلامية ذات القضايا المشتركة دائما.

ويضم وفد الشعبة البرلمانية برئاسة مرزوق الغانم كلا من الأعضاء فيصل الشايع وجمال العمر وصالح عاشور وسيف العازمي وعبدالله الطريجي وماضي الهاجري إضافة إلى الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

وقد شارك رئيس مجلس الأمة بعد ظهر أمس الأول في الاجتماع المشترك بين اللجان الدائمة ورؤساء المجاميع السياسية والذي تم خلاله مناقشة المقاعد الشاغرة في اللجان وترشيحات المجاميع الجيوسياسية المختلفة حولها. وتتواصل أعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي من 16 إلى 20 مارس الجاري بمشاركة أكثر من 700 برلماني من 141 بلدا يناقشون عددا من القضايا والملفات الدولية المهمة.

جمال العمر ود.عبدالله الطريجي و مشعل العنزي وشهاب العنزي

فيصل الشايع وعلام الكندري

العمر :للكويت دور تنموي وإنساني

أكد عضو وفد الشعبة البرلمانية العضو جمال العمر دور الكويت التنموي الرائد ومساهماتها الإنسانية الفاعلة في العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

جاء ذلك عقب مداخلة له في اجتماع اللجنة الدائمة الثانية (التنمية المستدامة، التمويل والتجارة «لتنمية مرنة بوجه المخاطر: في ظل التوجهات السكانية والقيود الطبيعية»).

وقال العمر ان مداخلته جاءت للتأكيد على دور الكويت التنموي في العالم وما تقدمه من مساعدات إنسانية من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.

كما أشار الى دور الكويت كذلك في تنظيم واستضافة مؤتمر المانحين الأول والثاني برعاية الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون لتعزيز وحشد المساعدات الإنسانية الضرورية للشعب السوري.

وأوضح ان مداخلته سلطت الضوء كذلك على المخاطر التي قد تنجم عن المحطات النووية في الخليج العربي وانعكاساتها على مصادر المياه في المنطقة بشكل سلبي مما يهدد استقرار المنطقة في المستقبل، مؤكدا ضرورة معالجة هذه القضية من خلال الاتفاقيات الدولية.

ويترأس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وفد الشعبة البرلمانية في اجتماعات المؤتمر البرلماني الدولي المقام في جنيف حاليا ويضم في عضويته كلا من الأعضاء فيصل الشايع وجمال العمر وصالح عاشور وسيف العازمي وعبدالله الطريجي وماضي الهاجري والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

الأمانة العامة لـ«حشد» تعقد اجتماعها الأول وتعلن أسماء مكاتبها السياسية والإعلامية والقانونية

خالد الجفيل

بعد انطلاق المؤتمر التأسيسي لحركة العمل الشعبي «حشد» عقدت الامانة العامة اجتماعها الاول في ديوان المحامي حمود الهاجري وذلك لاختيار الامين العام ونائبه وباقي المناصب وتشكيل اعضاء مكاتبها الاساسية وفور انتهاء الاجتماع قال النائب السابق والامين العام لحركة العمل الشعبي «حشد» مسلم البراك اجتمعت الامانة العامة بعد اختيارها في المؤتمر التأسيسي لـ«حشد» وكان جدول الاعمال وفقا لما ورد في النظام الاساسي للحركة وهو اختيار المناصب والمكاتب داخل الامانة العامة للحركة، مبينا ان جميع اعضاء الامانة نادوا بترسيخ وتأكيد فلسفة وثقافة العملية الديموقراطية، خصوصا ان الامانة العامة الحالية وبشكل استثنائي مدتها القانونية سنة واحدة، بينما بعد انقضاء المؤتمر الاول بعد سنة او اقل من ذلك ستكون الامانة العامة لحشد مدتها ثلاث سنوات، لذلك اتت جميع المناصب بالتوافق والتزكية من قبل اعضاء الامانة.

مسلم البراك

واكد البراك ان اختيار الاعضاء لجميع المكاتب اتوا بحكم مؤهلاتهم ومناصبهم ووفق النظام الاساسي للحركة، وهناك تفصيل كامل لدور هذه المكاتب، وطلب منهم تقديم محضر لاختيار الرئيس ولامقرر لهذه المكاتب للامانة العام في اول اجتماع لها، وجميع الاعضاء ملتزمون بمبادئ واهداف النظام الاساسي مضيفا وحركة العمل الشعبي هي امتداد طبيعي لكتلة اجتمع نوابها على أسس ومبادئ واهداف دافعوا عنها وضحوا من اجلها قبل ان تتحول الى حركة والالتحام بالقواعد التي امنت بهذا الفكر وايدته، وكنا نرى ونسمع ونشاهد ضرورة المطالبة بالالتحام بين النواب والقواعد واليوم وفي المؤتمر التأسيسي تحقق هذا الحلم واصبح واقعا، وما كان في صدورنا من اماني وافكار توافق عليها الجميع واتسعت الدائرة لتشمل المخلصين والمخلصات من ابناء الكويت الذين امنوا بضرورة قيام الحركة وجزء كبير ما اجبرهم هو الحالة المتردية الحالية، ونحن نعلم ان ولادة الحركة في توقيت يحملنا المزيد من المسؤولية والتضحيات.

واوضح البراك ان أي محاولة لتغيير اوضاع البلد ومحاربة قوى الفساد تتطلب ان تكون هناك تضحيات لبناء وطن، والخائفون المرتجفون لا يمكن ان يصنعوا وطنا يشمل بمظلته الجميع، متمنيا ان يأتي اليوم والذي يجب فيه ان يكون رئيس الوزراء آتيا من صناديق الاقتراع وتلتحم جميع شرائح المجتمع الكويتي نحو الوحدة الوطنية.

وقال البراك لقد سيطر كبار المتنفذين ومن يدفع الثمن هم ابناء الشعب الكويتي من اجل شراء الولاءات السياسية التي ادت الى دمار البلد ويعطون ما يملكون لمن لا يستحق ويتناسون الاطفال والاجيال القادمة، لذلك تبين لنا ان العمل الفردي لا ينفع بل العمل الجماعي المستقر في نفوس ابناء الكويت وعقولهم النيرة والمتيقظة والايدي النظيفة الطاهرة، مضيفا نرى الفساد ونسمع عن البوقات دون حرامي كل شيء سرق في الكويت والحكومة تدعي هذا الفساد وهذه السرقات ولم تحاسب المقاولين الفاسدين بل تشد على ايديهم وفي ظل هذه الحكومة ونهجها سيأتينا خطر داهم لا نستطيع ان نضمن مستقبل ابنائنا ومستقبل البلد اذا استمرت مثل هذه الحكومات في ادارة البلد، لذلك المطالبة بالحكومة المنتخبة التي تأتي من صناديق الاقتراع هي ليست ترفا سياسيا بل ضرورة وطنية وفي الايام المقبلة وبعد استكمال جميع الهياكل من حركة العمل الشعبي وبدء العمل الحقيقي سنقدم للناس رؤية خصوصا ان المشروع الذي سيقدم من الاخوة اعضاء المكتب السياسي في ائتلاف المعارضة هو في لحظاته الاخيرة وسيقدم لابناء الشعب الكويتي، واي وسيلة نغير فيها اوضاعنا وندافع فيها عن حقوقنا او نبني بها مستقبلنا هي بحاجة الى ان نقدم تضحيات، ومن هو موجود في العمل الوطني سيتقبل مثل هذا الامر.

أعضاء مكاتب حشد

الأمين العام
مسلم البراك
نائب الأمين العام
محمد المطوع
أمين السر
سعود المسلم
الأمين المالي
عواد النصافي
المكتب السياسي
علي البرغش
سهيلة اسماعيل
عبدالله الظفيري
عبدالوهاب البابطين
عبدالعزيز الحسيني
المكتب القانوني
فواز الجدعي
عبدالله الأحمد
حمود الهاجري
بدر العنزي
فواز الشيباني
مكتب القطاعات التنظيمية
فهاد العجمي
خالد الجعفري
ليلى القحطاني
سعود العتيبي
عبدالله الخليفة
محمد الفهد
المكتب الإعلامي
سعد العجمي
ليلى القحطاني
وليد الشعلان
حمود الجريد
علي توينة